

٥٥٤-٢



أنشأنا:

فَقِيرُ الرَّحْمَةِ لِلَّهِ سَلَامٌ عَلَى الْأَنْبَاءِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ

في عام ١٣٧٥هـ / ١٩٥٥م

71601

المعهد الإسلامي

رئيسية التحرير

مريد الأحمدي النوري
رئيس التحرير



★ محرم الحرام ١٤١١

★ أغسطس ١٩٩٠م

★ العدد الخامس

★ المجلد الخامس والثلاثون

المراسلات

البعث الإسلامي، مؤسسة الصحافة والنشر، ص. ب. ٩٣. لكانوا (الهند)

ALBAAS-EL-ISLAMI C/o. Nadwatul Ulama
P. O. Box 93, Lucknow (INDIA)



الاشتراكات السنوية:

★ في الهند: ستون روبية

ثمان النسخة ست روبيات

★ في العالم العربي وفي جميع
دول العالم.

١٨/ دولاراً بالبريد العادي،

و ٣٥/ دولاراً بالبريد الجوي.

عنوان المراسلات:

مكتب البعث الإسلامي،

مؤسسة الصحافة والنشر

ندوة العلماء ص. ب. ٩٣

لكناؤ (الهند)

ALBAAS - EL - ISLAMI
C/o. NADWAT UL ULAMA
P. O. Box : No. 93,
Lucknow. (INDIA)

★ المجلة لا تقيد بكل فكر

لكل كاتب، ينشر فيها.

نداء إلى قرائنا الكرام

نحمد الله سبحانه وتعالى على أنه وفقنا للضي
قدما بمجهود متواضع في مجال البعث الاسلامي
و نرجوه تعالى أن يكرمنا بالثبات والاستقامة
و الصمود في هذه الجبهة الدقيقة التي نريد أن
نكون فيها مرابطين على الثغر و نودى واجبا
— بتوفيق من الله تعالى — بكل ما نستطيعه
من قوة و إخلاص و همة و صبر و بدافع من
الولاء الكامل للإسلام.

و بالمناسبة نرجو منك — أيها القارىء
الكريم — أن تشعر ببعض واجبك نحو مجلتك
وتتطوع ببذل شيء من وقتك ومالك في سبيلها
وذلك بتوفير اشتراكات وكسب عدد من القراء
أو إنشاء وكالة لها في بلدك و مجتمعك الذي
تعيش فيه، أو بأى طريق مما تراه مفيداً للمجلة،
فسيكون ذلك تعاوناً كبيراً منك في سبيل دعم
الكلمة ونشر العقيدة وتأييد الحق، وتشجيعاً منك
لاخوة لك في العقيدة والدين، يعيشون معك
على طول الخط على بعد الديار وتناثى الأمصار.

نرجو أن لا يفوتك الاهتمام بهذا الموضوع
الاسلامى المهم، وتتصل بنا على عنوان المراسلات!
و جزاؤك على الله الذى لا تفقد خزائنه.

تعريف نظام الحكم ، و طبيعته ، و غايته

(١)

بقلم : المستشار الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد
(مكة المكرمة)

[ابتداء من هذا العدد سأؤلفك أخى القارىء - بمجموعة من المقالات حول نظام الحكم فى الاسلام على صفحات هذه المجلة الغراء و وجهتنا علم الله - لا شرقية ولا غربية بل إسلامية و إسلامية فقط ، و أسأل الله تبارك و تعالى أن يرزقنا الاخلاص فى كل ما نأتى و ما ندع حتى يكون فى صحائف الحسنات يوم يقال لكل إنسان : « اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسياء ، كما أسأله سبحانه أن يلهى الصواب و السداد و ما توفيق إلا بالله عليه توكلت و إليه أنيب »]

النظام فى اللغة :

النظام (بالكسر) هو الترتيب و الاتساق و التأليف و أصله : الخيط الذى ينظم به اللؤلؤ
و نظمت الامر فانتظم : أى أقمته فاستقام و هو على نظام واحد أى نهج غير مختلف فيه (١) ، و جمع النظام : نظم و أنظمة و أنظيماً (٢) .

- (١) لسان العرب المحيط لابن منظور ، إعداد و تصنيف يوسف الخياط ، دار لسان العرب بيروت ، ج ٣ ص ٦٦٧ ، و المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير للرافعى تأليف أحمد بن محمد المقرئ الفيومى المتوفى ٧٧٠ هـ ط . الخامسة ، الأميرية ، ١٩٢٢م ص ٨٤١ .
(٢) المعجم الوسيط الصادر عن مجمع اللغة العربية بمصر ، ط ٠ ١٣٨١ هـ *

(٤٦)

تعريف نظام الحكم ، و طبيعته ، و غايته

النظام فى الاصطلاح :

هو من اطلاقات العصر الحديث .

و قد عرفه البعض : « إنه مجموعة الأحكام التى اصطلح شعب ما على أنها واجبة الاحترام ، و واجبة التنفيذ لتنظيم الحياة المشتركة فى هذا الشعب » (١) .
و الاسلام عقيدة المسلمين و نظامهم فى شتى جوانب الحياة و يجب الخضوع لأحكامه و الانقياد لها و الرضى بها فقيه صلاح حالهم فى دنياهم و آخرهم .
قال شيخ الاسلام ابن تيمية - رحمه الله : « التحقيق إن الشريعة التى بعث بها محمداً ﷺ جامعة لمصالح الدنيا و الآخرة فقد بعثه الله بأفضل المناهج و الشرائع ، و أنزل عليه أفضل الكتب ، و أرسله إلى خير أمة أخرجت للناس و أكمل له و لأمته الدين و أتم عليهم النعمة و حرم الجنة إلا على من آمن به ، و بما جاء به ، و لم يقبل من أحد إلا الاسلام الذى جاء به ، فمن ابتغى غيره ديناً فلن يقبل منه ، و هو فى الآخرة من الخاسرين » (٢) .

فالاسلام عقيدة و قواعد أخلاقية و أحكام شرعية ملزمة كل متكامل ، فقد ربط الاسلام أنظمته بفكرته الشاملة عن الكون و الانسان و الحياة ، و بوظيفة الانسان فى الوجود .. و قد جاء القرآن بمبادئ أنظمة الحكم و الاقتصاد و الاجتماع فى طيات آيات التوجيه و التشريع .

* ١٩٦١م ج ٢ ص ٩٤١ وفيه ، نظام الامر ، قوامه و عماده .

- (١) الدكتور محمد عبد الله العربى : نظام الحكم فى الاسلام ، طبعة بيروت ، بتقديم الشيخ محمد المبارك ص ٢١ .
(٢) الحسبة فى الاسلام ص ٥ .

(٤٧)

فالنظم الاسلامية بمجموعة الاحكام التي رتبها الاسلام للفرد والمجتمع والدولة في جميع شؤون الحياة تحقيقاً لقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة ، أى في الاسلام بمجموع حياتكم » و لا تتبعوا خطوات الشيطان ، (١) متمثلة في النظام و الأوضاع الأخرى غير الاسلام .

تعريف نظام الحكم في الاسلام :

يقصد بنظام الحكم في الاسلام الاحكام المنظمة للسلطة السياسية و تدبير أهل الاسلام بما يصلح أحوالهم ويدبراً عنهم الفساد ، فهو جزء من السياسة الشرعية . قال أبو الوفا بن عقيل - الفقيه الحنبلي : « إن السياسة ما كان فعلاً يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح و أبعد عن الفساد و إن لم يضعه الرسول ﷺ و لا نزل به وحى » (٢) .

(١) سورة البقرة : الآية ٢٠٨ ، والسلم « بكسر السين وفتحها وسكون اللام » .

(٢) الطرق الحكومية في السياسة الشرعية لابن القيم ص ١٦ ، و قال شيخ الاسلام ابن تيمية : « والملوك جعلوا بازاء الشريعة السياسية وما خالف

الشريعة منها فهو باطل و ما وافقها فهو حق ، مجموع الفتاوى ١٩

ص ٣٠٨ ، و قال ابن خلدون « إذا كانت القوانين معروضة من العقلاء

و أكابر الدولة و بصرائها كانت سياسة عقلية ، و إذا كانت مفروضة من

الله بشارع يقررها و يشرعها كانت سياسة دينية نافعة في الحياة الدنيا وفي

الآخرة ، و ذلك أن الخلق ليس المقصود بهم دنياهم فقط ، فانها كلها

عبث و باطل إذ غايتها الموت و الفناء ، و الله يقول : « أخسبتم أنما

خلقناكم عبثاً ، فالمقصود دينهم المفضى بهم إلى السعادة في آخرتهم »

المقدمة طبعة دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ١٩٨٢م ص ٣٢٧ ، وابن

عابدين حاشية المختار على الدر المختار ج ٤ ص ١٥ قال : « السياسة ، ❖

و قال ابن القيم : السياسة العادلة جزء من أجزاء الشريعة ، و هي عدل الله و رسوله (١) .

و قول بعض الفقهاء : « لا سياسة إلا ما وافق الشرع » . فهو قول صائب متى أريد به أن تكون الاحكام الجزئية متفقة مع روع الشريعة ومبادئها الكلية و غير مناقضة لنص تفصيلي تشريعي عام ، أما إذا أريد بهذا القول أنه لا يعتبر من الشريعة شيء من الاحكام الجزئية التي تحقق بها مصلحة أو تندفع بها مفسدة إلا إذا نطق الشرع بنص الكتاب أو السنة أو هما معاً ، كان قولاً بهذا المعنى غير سديد لمخالفاته لقواعد الشريعة و عمل السلف الصالح ، (٢) .

❖ هي استصلاح الخلق بارشادهم إلى الطريق المنجي في الدنيا والآخرة ،

فهو من الانبياء على الخاصة و العامة في ظاهريهم و باطنيهم ، و من

السلطين والملوك على كل منهم في ظاهره لا غير ، و من العلماء و رثة

الانبياء على الخاصة في باطنيهم لا غير ، .

(١) الطرق الحكومية ص ٥ ، ٨ ورد ما نصه : « من له ذوق في الشريعة

و اطلاع على كمالها و تضمنها لغاية مصالح العباد في المعاش و المعاد

و مجيئها بغاية العدل الذي يسع الخلائق ، و إنه لا عدل فوق عدلها ،

و لا مصلحة فوق ما تضمنته من المصالح تبين له أن السياسة العادلة

جزء من أجزائها ، و فرع من فروعها ، و إن من أحاط علماً بمقاصدها

ووضعها موضعها وحسن فهمه فيها لم يحتج معها إلى سياسة غيرها ألبتة ..

ونحن نسميها سياسة تبعاً لمصطلحهم و إنما هي عدل الله و رسوله .. .

(٢) ابن قيم الجوزية : أعلام الموقعين عن رب العالمين حققه محمد محيي الدين

عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت ، مراجعة ١٣٩٧ هـ ١٩٧٧م ج ٤ ص ٢٧٢ .

ومن أبرز الأمثلة على السياسة الشرعية : جمع أبي بكر - رضى الله عنه - القرآن الكريم ، ثم جمعه في مصحف واحد في عهد عثمان بن عفان - رضى الله عنه - و أمر بإحراق ما عداه من الصحف و المصاحف و إرسال نسخ المصحف الذي جمعه إلى الأمصار و حمله الناس عليه .. و ما فعله عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - من إنشاء الداووين ، و ما فرض من الخراج ، و حرمان المؤلفة قلوبهم في عهده من سهم الصدقات لاستغناء المسلمين عن نصرتهم ، و ما فعله عثمان بن عفان - رضى الله عنه - في ضوال الأبل حيث خالف ما كان عليه العمل في عصر الرسول ﷺ حفاظاً عليها لأصحابها .

و بالبناء على ما تقدم فإن الحكم الذي تقتضيه حاجة الأمة يكون سياسة شرعية معتبرة بشرطين :

الأول : اتفاه مع مقاصد الشريعة و اعتماده على أصولها و قواعدها الكلية ، تلك القواعد و الأصول التي لا تقبل التبدل أو التغيير و لا يختلف باختلاف الأمم و العصور .

والثاني : ألا يناقض مناقضة حقيقة دليلاً تفصيلياً عاماً جاء في القرآن أو السنة أو هما معاً أو أجمع المسلمون على خلافه (١) .

ولذلك قال بعضهم : « إن السياسة الشرعية هي تدبير الشؤون العامة للدولة الإسلامية بما يكفل تحقيق المصالح و دفع المضار بما لا يتعدى حدود الشريعة و أصولها الكلية و إن لم يتفق و أقوال الأئمة المجتهدين ، و إن الإسلام جاء

(١) جاد الحق على جاد الحق ، شيخ الأزهر الحالي ، : بحث عن الفقه الاسلامي منشور في سلسلة دراسات في الحضارة الاسلامية بمناسبة القرن الخامس عشر ، طعة الهيئة العامة للكتاب بمصر ، المجلد الثالث ص ٣٦٩ .

في مجال الحكم بمبادئ كلية فلم يعرض نظام تفصيل في شكل الحكومات أو طريقة تنظيم سلطاتها أو كيفية اختيار الحاكم و اكتفى بوضع الاسس الثابتة تاركاً تطبيقاتها التفصيلية و الجزئية تتطور و ظروف الأمة في كل عصر بما يحقق صالح المجتمع الاسلامي ، (١) .

(١) الشيخ عبد الوهاب خلاف السياسة الشرعية ص ٢٠ ، و نفس المعنى السياسة الشرعية لمحمد البنا ص ٤ ، و السياسة الشرعية لعبد الرحمن تاج ص ١٠٨ ، و قال محمد أسد في كتابه منهاج الحكم في الاسلام ص ٥٤ « إن الأحكام الخاصة بالشؤون السياسية في القرآن و السنة لم نجد من بينها ما ينص على شكل معين للدولة ، .. إن النظام السياسي الذي ينبثق عن القرآن و السنة ليس وهماً و لا خيالاً بل إنه راسخ الدعائم واضح المعالم يرسم حدوداً جلية لمنهاج سياسي صالح في النفاذ و التطبيق في كل الأزمنة ، .

و قال الدكتور محمد عبد الله العري : « نقصد بنظام الحكم الاسلامي تلك الاصول والمبادئ الكلية التي فرضها القرآن والسنة في تنظيم شؤون الحكم ، تلك الاصول و المبادئ التي طبقت في صدر الاسلام تطبيقاً واقعياً مستقيماً ، في ضوء ظروف البيئة و مقتضيات العصر ، ثم حدث في العصور التالية أن سار هذا التطبيق بين انحراف في أكثره و استقامة في أقله ، ثم التبس الامر على بعض من شرحوا نظام الحكم الاسلامي في عصور الانحراف ، غلطوا بين الاصول و التطبيق و فسروا الاصول في ضوء التطبيق المنحرف .. » نظام الحكم في الاسلام ص ٢٣ ، والشيخ أحمد مريدي (مفتي الديار المصرية) مذكرة في نظم الحكم في الاسلام ❀

.....

✽ محاضرات ألقاها على طلبة الدراسات العليا - دبلوم الشريعة - كلية الحقوق جامعة القاهرة ص ٤٥ - ٤٧ ، إن النظام السياسي لا يعرف عليه من صور الحكم وأساليب السياسة التي أطبعها المسلمون من عهد بنى أمية إلى نهاية عهد بنى عثمان وما جرى عليه أكثر الخلفاء والأمراء في هذه الحقبة التاريخية الكبيرة مما لا يتفق في جملة مع مبادئ الدين ولا تقره أحكامه وتعاليمه .. كذلك لا يعرف عليه من المؤلفات التي عرضت لنظم الإدارة الإسلامية وكان عمادها فيما عرضت له ذلك الأسلوب العملي في واقع حياة الحكم الإسلامي في أدواره وعصوره المختلفة ، فإن ذلك كله لا يمثل نظام الحكم في الإسلام ، وإنما يمثل تاريخ الحكم الإسلامي في تطوراتيه وأوضاعه .. والفرق بين الأمرين كبير جداً ، .. إن القرآن لم يضع للمسلمين نظاماً سياسياً مفصلاً وإن السنة لم ترسم الخطوط الدقيقة لهذا النظام .. ولو قد فعل القرآن ففصل نظام الحكم تفصيلاً وفعلت السنة فرسمت الخطوط الدقيقة والأوضاع المحددة لنظام حكم شامل للمسلمين لفرض على المسلمين جميعاً الإيمان به والاذعان له و لكن شرعاً واجب الاتباع والتفويض على توالي العصور وفي سائر الأقطار دون النظر إلى تطور أحوال الناس وتغير ظروفهم ودون أكثرات بما قد يتطلبه اختلاف الحضارات وتنوع المعاملات من تطور وتلاحق في التشريعات والنظم لتلائم الحياة المتجددة وتلاحق التطور السريع .. ولقد وضع القرآن والسنة المبادئ الأساسية العامة لنظام يستهدف صالح الأمة ويكفل إقامة أوضاع الحكم فيها على خير مثال وأقوم نهج ، فقر الإسلام العدل .. والمساواة .. ومبدأ الشورى ..

و نخلص إلى أن : نظام الحكم في الإسلام هو الفرع الفقهي الذي يحدد أصول أو معالم النظام السياسي للدولة الإسلامية ، فيبين لنا نشأة الدولة الإسلامية ، و أساس السلطة فيها ، وأنواع السلطات ، و حقوق الأفراد و حرياتهم في ضوء مبادئ الإسلام و تعاليمه الكلية و مقاصده العامة و أدلته الفرعية .

طبيعة نظام الحكم في الإسلام :

إن نظام الحكم في الإسلام يعد منبثقاً من العقيدة الإسلامية وتسيطر عليه الأخلاق الإسلامية ، و الإسلام كل لا يتجزأ و إن نصوصه تمنع من الإيمان ببعضها والكفر ببعضها ، قال تعالى : (.. أفؤمنون ببعض الكتاب و تكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا و يوم القيامة يردون إلى أشد العذاب وما الله بغافل عما تعملون) « سورة البقرة : الآية ٨٥ » . و الدولة الإسلامية هي التي تقيم أمور الدنيا بأمر الدين ، فتأخذ رعاياها بما أمر الله و تمنعهم عما نهى (١) ، فقد قال الله تبارك و تعالى : « الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة و آتوا الزكاة و أمروا بالمعروف و نهوا عن المنكر و لله عاقبة الأمور » ، (سورة الحج : الآية ٤١) .

غاية نظام الحكم الإسلامي :

إن غاية الحكم في الإسلام هو أن يكون الدين كله لله ، و أن تكون كلمة الله هي العليا ، و بإقامة الدين صلاح حال الخلق في دنياهم و آخرتهم (٢) .

(١) عبد القادر عودة : المال و الحكم في الإسلام ، طبعة مكتبة الفلاح .

الكويت ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ م ص ١٠٧ .

(٢) ابن تيمية : الحسبة في الإسلام ص ٣ ، طبعة دار الفكر ، بيروت ، دون

تاريخ ، و مقدمة ابن خلدون ص ٣٣٧ .